

تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي

دراسة قياسية على التضخم الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 2021-2023

إعداد الطالبان

عبدالله يوسف القشيميط / 222000662

مريم صالح الزهراني / 222000669

إشراف/

د. وليد سليمان

العام الدراسي:

2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي، وقد قدم الباحثان التعريفات الواضحة للتضخم وتصنيفاته وأسبابه، بعدها تم التطرق إلى الاقتصاد السعودي والتعمق فيه والنظر في مراحل تطور الاقتصاد السعودي على مدى عقود، ثم تم التطرق إلى بعمق لأثار التضخم على الاقتصاد السعودي وأسبابه.

وخاضا الباحثان في الإطار العملي عدة مواضيع منها منهج ومجال البحث ومصادر جمع المعلومات ومجتمع وعينة الدراسة، وقد تطرقا الباحثان إلى الاختبارات وتحليل البيانات من خلال اختبار التوزيع الطبيعي والادوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة ومن ثم الخوض في أداة الدراسة وخطوات بناء الاستبانة وقياس صدق وثبات الاستبانة. بعد ذلك تطرقا الباحثان إلى تحليل البيانات الشخصية من خلال الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية لأفراد العينة، ومن ثم تحليل الدراسة وتحليل البيانات وتحليل الفرضيات واختبار الفرضيات والتي تتمحور حول العلاقة بين متغيرات الدراسة.

و من ثم أبرز الباحثان نتائج الدراسة و الدراسات المقترحة والتي تتمحور حول تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي و أيضا أثاره على النمو الاقتصادي و مسببات التضخم في الاقتصاد السعودي.

و في الختام تطرق الباحثان على التوصيات التي تعزز الجهود والرصد المستمر لمؤشرات التضخم واستخدام التحليل الاقتصادي لتقييم تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي على مختلف القطاعات.

كم أكدا الباحثان على ضرورة شفافية بيانات التضخم و التوقعات المستقبلية وتعزيز توجيهات الأنظمة والقوانين بشكل أكثر وضوحاً.

كما نبه الباحثان على ضرورة الاستمرار في كبح جماح التضخم من خلال الأدوات المتاحة لدى البنك المركزي السعودي و الاستدامة الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وجلب الرأس المال الخارجي وتسهيل الإجراءات.

وعزز الباحثان ضرورة التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعارف و آخر التطورات بما يخدم اقتصادات الدول الصديقة.

و نوه الباحثان عن أهمية التواصل المباشر بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين فهم متطلبات الأعمال وضمان مشاركته في عمليات اتخاذ القرار.

Abstract:

The study aimed to identify the extent of the impact of inflation on the Saudi economy. The researchers presented clear definitions of inflation and its classifications and causes. The Saudi economy was then discussed and deepened and considered the stages of the development of the Saudi economy over decades. The effects of inflation on the Saudi economy and its causes were discussed in depth.

In the practical context, the researchers discussed, inter alia, the curriculum and field of research, sources of information collection, the society and the sample of the study. The researchers touched on tests and analysis of data through the testing of natural distribution and statistical tools used in the study and then delved into the study tool and steps to build the identification and measure the truthfulness and consistency of the identification.

The researchers then discussed the analysis of personal data through the statistical description of the study community according to the personal data of the sample individuals, and then the analysis of the study, the analysis of the data, the analysis of hypotheses and the testing of hypotheses centered on the relationship between the study variables.

The researchers then highlighted the results of the proposed studies, which focus on the impact of inflation on the Saudi economy and also its effects on economic growth and the causes of inflation in the Saudi economy.

In conclusion, the two researchers touched on recommendations that enhance efforts and continuous monitoring of inflation indicators and use economic analysis to assess the impact of inflation on the Saudi economy in various sectors.

How many researchers emphasized the need for transparency of inflation data and future projections and to strengthen the directives of regulations and laws more clearly.

The researchers also warned the need to continue to curb inflation through the tools available at the Saudi Central Bank and economic sustainability by encouraging internal and external investment, bringing in external capital and facilitating actions.

The two researchers reinforced the need for international cooperation to share experiences, knowledge and latest developments in favor of friendly countries' economies.

The researchers noted the importance of direct communication between the government and the private sector to improve understanding of business requirements and ensure their participation in decision-making processes.

فهرس المحتوى:

الصفحة	الموضوع
1	صفحة العنوان
2	البسمة
3	المستخلص باللغة العربية
4	المستخلص باللغة الإنجليزية
6	قائمة المحتويات
8	قائمة الجداول
الفصل الأول	
10	المبحث الأول
13	المبحث الثاني
16	المبحث الثالث
الفصل الثاني	
23	المبحث الأول

26	المبحث الثاني
28	المبحث الثالث
الفصل الثالث	
36	المبحث الأول
42	المبحث الثاني
الفصل الرابع	
50	المبحث الأول
51	المبحث الثاني

قائمة الجداول :

رمز الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(3.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	26
(3.3)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	29
(3.4)	معامل الارتباط للفقرات الداخلية لمجال " العلاقة التوزانية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي " والدرجة الكلية للمجال	30
(3.5)	معامل الارتباط للفقرات الداخلية لمجال " تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي " والدرجة الكلية للمجال	31
(3.6)	معامل الارتباط بين الفقرات الداخلية	32
(3.7)	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	33
(3.8)	نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	34
(4.1)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	36
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	37

38	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(4.3)
39	توزيع افراد العينة حسب المنصب الإداري	(4.4)
40	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	(4.5)
43	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرة من فقرات مجال (العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي)	(4.6)
44	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرة من مجال (تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي).	(4.7)
46	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من مجال (أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي)	(4.8)
48	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.sig) لكل مجال من مجالات الدراسة وجميع مجالات الدراسة	(4.9)

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التضخم الاقتصادي

أ- ماهية التضخم الاقتصادي وأنواعه

يعرف التضخم حسب تعريف صندوق النقد العربي أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين، و يؤثر هذا الارتفاع على ضعف القدرة الشرائية للمواطنين على تلبية احتياجاتهم المعيشية. وعلى المستوى الكلي تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

أما البنك المركزي السعودي فقد عرف التضخم على أنه ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) هو المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً، حيث يتتبع مستوى متوسط أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة، وبذلك فإن معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المتوسط وبمرور الوقت يمثل التضخم. ويتم قياس التضخم على أنه معدل النمو السنوي أو الشهري للرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

و كان مفهوم التضخم في عام 1901 يركز على الجانب النقدي، بمعنى أن ارتفاع الطلب على النقود يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وفي القرن العشرين حدد الاقتصادي البريطاني جون كينز مفهوم التضخم أنه وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات تفوق القدرة الانتاجية الحالية، ثم ظهرت دراسات في السويد في منتصف القرن العشرين تربط التضخم بالعلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

تصنيفات التضخم:

يصنف التضخم في الاقتصاد إلى مجموعة من التصنيفات استناداً إلى مجموعة من المعايير:

1- المعيار الأول: تدخل الدولة من خلال جهاز الأسعار، وينقسم إلى التضخم إلى نوعين:

- التضخم الظاهر حيث ترتفع الأسعار بصفة مستمرة و متصلة.

- التضخم المستتر حيث لا ترتفع الأسعار و تقوم الحكومة بالسيطرة على أسعار السلع من خلال التسعير الجبري.

2- المعيار الثاني: نوعية القطاع الاقتصادي:

- تضخم سلعي: حيث يختص هذا التضخم بقطاع الطلب الاستهلاكي، و يحقق من خلاله منحى السلع الاستهلاكية فوائض ربحية.
 - تضخم رأسمالي: وهذا التضخم يختص بالسلع الرأسمالية و يحقق منتجي السلع الرأسمالية فوائض ربحية.
- ويرى العالم كينز تسمية هاذين النوعين بالتضخم الربحي، ويصنف التضخم إلى:
- التضخم الكامل الحقيقي: و يعزى إلى التوظيف الكامل لعوامل الانتاج.
 - التضخم الجزئي: ويعزى إلى عدم التوصل إلى التوظيف الكامل لعوامل الانتاج.
- 3- المعيار الثالث: قوة الضغط التضخمي، وينقسم التضخم استنادا إلى هذا المعيار إلى:
- التضخم الجامح: و يتضمن ارتفاع الأسعار ويسبقه ارتفاع الأجور و من ثم ارتفاع تكاليف الانتاج والتشغيل و من ثم مرة أخرى زيادة الأجور و بما يحقق الحلقة المفرغة للتضخم، ويعزى هذا النوع من التضخم إلى التوسع في اصدار النقود مع نقص في المعروض السلعي.
 - التضخم الغير جامح: حيث تنقص معدلات ارتفاع الأسعار و الأجور عن التضخم الجامح.
- 4- المعيار الرابع: العوامل المؤدية إلى التضخم:
- تضخم فائض الطلب ويعزى إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات.
 - تضخم النفقات الانتاجية ويعزى إلى زيادة الأجور حيث تزداد الأجور بمعدل يفوق قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل، حيث تزداد الاسعار بمعدلات بطيئة و مستمرة.

ب- أسباب التضخم الاقتصادي

يشير مصطلح التضخم عادة إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار، ويحدث التضخم إذا ارتفعت الكثير من السلع والخدمات سواء كانت منتجات غذائية أو الملابس أو أسعار الوقود أو الخدمات، و ليس بالضرورة إلى ارتفاعت سلعة أو خدمة معينة يحدث هناك تضخم.

ولكن إذا حدث تضخم سيكون من الصعب إيقافه، وتأخذ مثالا لتتضح الصورة، إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات سيطلبون العمال بزيادة الأجور وعندها ستقوم الشركة بزيادة الأجور و ترحيل هذا الأثر على السلعة التي ينتجونها وبالتالي ترتفع الأسعار مرة أخرى ويدخل الاقتصاد في دوامة رفع الأجور والأسعار.

ولنتعرف على أبرز مسببات التضخم بشكل عام:

- 1- المعروض النقدي: ويرجع التضخم بالأساس إلى زيادة في المعروض النقدي عن النمو الاقتصادي للدولة، فإذا قررت الحكومة زيادة المعروض النقدي قلت قيمة العملة، ويؤدي ذلك إلى زيادة في طلب على السلع وارتفاع الأسعار.

- 2- ارتفاع الديون على الدولة: يؤدي الإرتفاع في ديون الدولة إلى التضخم، حيث أن إذا ارتفعت الديون لجأت الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب لسداد الديون أو زيادة في المعروض النقدي، وعند زيادة الضرائب تقوم الشركات برفع أسعارها لتقليل الأثر عليها وتحولها على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار ويحدث التضخم.
- 3- ارتفاع أجور العمال ورواتب الموظفين: كلما زادت أجور العمال تمكنوا من شراء السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة في الطلب و مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وبالتالي يحدث هناك تضخم، أيضا انخفاض أسعار الفائدة تشجع الكثير من الأفراد على الإقتراض الاستهلاكي أيضا سيتأثر الطلب الاستهلاكي بالإرتفاع وبالتالي يؤدي إلى حدوث التضخم.
- 4- التضخم الناشئ عن البحث عن رفع الأرباح: يحدث هذا عندما تريد الشركات زيادة أرباحها وجني الأموال تقوم برفع أسعارها من أجل الحصول أرباح أكثر.
- 5- زيادة الضرائب: حين تقوم الحكومات إلى فرض المزيد من الضرائب سواء ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة أو الرسوم الجمركية، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار تباعا.

ج- آثار التضخم وسبل معالجته

- 1- ضعف القوة الشرائية للعملة: أول شي يتسبب به التضخم يتمثل في ضعف القوة الشرائية للعملة بسبب ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات. وقد يرجع ارتفاع ثمن سلعة معينة إلى عدة أسباب، فقد يرتفع ثمن كوب القهوة بسبب زيادة الطلب على البن أو بسبب تعرض محصول البن للجفاف أو الفيضانات أو تواجده في منطقة صراعات. فالتضخم يتطلب ارتفاع أسعار مجموعة من السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل الغذاء والوقود.
- 2- تشجيع الإنفاق والاستثمار: كلما زاد معدل الإنفاق والاستثمار بسبب التضخم يزيد معدل التضخم ويتحول إلى تضخم مفرط، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، فكلما كان الأشخاص والشركات أسرع في إنفاق الأموال قبل أن تفقد قيمتها زاد معدل التضخم بصورة أسرع. وفي هذه الحالة تتجاوز السيولة النقدية في حجمها السلع المعروضة للبيع، وتنخفض قيمة الأموال بمعدل أسرع. فعندما تزداد الأمور سوءاً يميل الأشخاص إلى تخزين المزيد من السلع في بيوتهم بدلاً من الاحتفاظ بأموال تقل قيمتها يوماً بعد يوم، مما يجعل المتاجر فارغة من المخزون.
- 3- ارتفاع تكلفة الاقتراض: هناك علاقة بين التضخم وأسعار الفائدة، فعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة يشجع الأفراد والشركات على الاقتراض. فعندما ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة فإنها بذلك تجعل الأشخاص والشركات يتراجعون عن الاقتراض، بل ويفضل البعض وضع أمواله في المصارف لكسب فوائد، فعندما تقل السيولة النقدية ويقل حجم الأموال، تزداد قيمة الأموال، وتحاول البنوك المركزية بهذه السياسة النقدية الحفاظ على التضخم في معدل معقول، وقد تلجأ البنوك المركزية أيضاً إلى عرض النقود من أجل السيطرة على التضخم، لكن إذا كان حجم الأموال المعروض ينمو أسرع من الاقتصاد، ستقل قيمة الأموال ويحدث تضخم أيضاً.

4- ارتفاع معدل البطالة: عندما يرتفع معدل التضخم ترتفع معه الفوائد البنكية وأحياناً ترتفع معه السلع والخدمات الأخرى على حد سواء، وبالتالي ترتفع تكاليف الشركات مما يؤدي إلى تسريح العمال أو الموظفين أو يتم تقليص أعداد التوظيف مما يجعل معدل البطالة يرتفع.

المبحث الثاني: الاقتصاد السعودي

أ- ملامح الاقتصاد السعودي

تأثر الاقتصاد السعودي بصورة عامة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية بشخصية المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن - طيب الله ثراه، وذلك من خلال كونه قائداً لتحول البلاد من مجتمعات قبلية متنوعة إلى كيان دولي موحد، وقد ساعد على ذلك عدد من العناصر الداخلية والخارجية، يتضمن ذلك مبدئياً من المكانة الدينية العظيمة للمملكة في العالم الإسلامي وعدم تعرضها للاستعمار، و انتاج النفط، وقد استفادت المملكة خلال جميع المراحل من تجارب الآخرين، كون بعض عمليات التنمية في المملكة قد بدأت متأخرة مقارنة بالدول الأخرى.

واتسم الاقتصاد السعودي بتجربة متميزة من النمو حيث استطاع خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز ربع قرن من الزمان أن يحقق نمواً متوازناً (مركز البحوث والمعلومات - الغرفة التجارية بالرياض، 2022).

وتعد المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط، وقد شهد اقتصادها تطوراً ملحوظاً على مدى عقود عدة، منذ تأسيس المملكة في عام 1932، وحتى وقتنا الحالي، مع التركيز البارز على التحول الاقتصادي الذي يتجسد في رؤية المملكة 2030. ويمكن تلخيص مراحل الاقتصاد السعودي على أربع فترات وهي:

1- المرحلة الأولى: التأسيس والنفط (1932 - 1970)

عند تأسيس المملكة على يد الملك عبد العزيز في عام 1932، كان اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والتجارة. ومع اكتشاف النفط في عام 1938، بدأت المملكة في تجربة تحول هائل، حيث أصبح النفط مورداً رئيسياً للإيرادات، وشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المرحلة الثانية: الاستقرار والتنوع (1970 - 2000)

في هذه الفترة، عملت المملكة على تحقيق استقرار اقتصادي وتنويع مصادر الإيرادات، وتم تأسيس صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) في عام 1971، وهو الذي ساهم في تمويل مشاريع تنمية مختلفة، صاحب ذلك تطوراً في البنية التحتية والخدمات العامة.

3- المرحلة الثالثة: الابتكار والتحول (2000 - 2016)

استمر تحول الاقتصاد السعودي خلال هذه الفترة، حيث وجهت الحكومة الجهود نحو تعزيز الابتكار وتحفيز القطاع الغير نفطي في عدة مجالات مثل الصناعة والتقنية، وبدأت المملكة في تطوير مشروعات ضخمة مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

4- رؤية 2030: التنوع والاستدامة

مع إعلان رؤية المملكة 2030، والتي تمثل خطة شمولية لتنويع الاقتصاد وتحسين الأداء الحكومي، تسعى المملكة إلى تعزيز الابتكار، وتحسين بيئة الأعمال، وتطوير التعليم والتدريب، كما تهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الاقتصاد.

ومن أهم التحديات والفرص التي تواجهها المملكة هي التضخم الاقتصادي المتمثل في تقلبات أسعار النفط وضغوط التغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن مع تنوع اقتصادها وتعزيز الابتكار، تأمل المملكة في تحقيق استدامة اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين. (صندوق الاستثمارات العامة، 2023)

تميز الاقتصاد السعودية بتجربة فريدة من نوعها من ناحية النمو، حيث استطاع خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز الربع قرن تحقيق نمو اقتصادي متوازن، حيث استند في مسيرته على عدد من الركائز الأساسية والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية وذلك وفقاً لمركز البحوث والمعلومات - الغرفة التجارية بالرياض، (2022):

- 1- اتباع سياسة الاقتصاد الحر بإفساح المجال للقطاع الخاص سواء في شكل مؤسسات أو شركات لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية في إطار الالتزام بالأنظمة والضوابط الهادفة لسلامة هذه الممارسة مع ترك آلية السوق لتنظيم حركة هذه الأنشطة.
- 2- المكانة العالمية لاقتصاد المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر في مجموعة العشرين التي تضم تسعة عشر دولة إضافة للاتحاد الأوروبي وذلك لما للمملكة من دور إيجابي ومؤثر في تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، ولكب حجم ناتجها المحلي الإجمالي.
- 3- دعم وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي حيث أتاحت الدولة العديد من الحوافز و التيسيرات لتشجيع المستثمرين؛ منها الحصول على القروض والأراضي والخدمات المدعومة والإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج والحماية الجمركية للمنتجات الوطنية وغيرها.
- 4- خطط التنمية ورؤية المملكة 2030 وما تضمنته من برامج وأهداف، واتباع أسلوب التخطيط لتنفيذ برامج التنمية وبرامج الرؤية وفقاً لأهداف محددة تمثلت بصفة أساسية في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام كمورد للدخل، وتنمية الموارد البشرية، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على مستوى أسعار مستقر، وتعزيز فاعلية القطاع الخاص.

ب- رحلة الاقتصاد السعودي لتحقيق رؤية 2030

تبنى رؤية المملكة العربية السعودية 2030 خططا لبناء اقتصاداً حيويًا ومتنوعًا، حيث تعمل منذ مرحلة تنفيذ الخطة على تنمية الصناعات الواعدة، وجذب الاستثمارات، وتوفير فرص النمو لرواد الأعمال، وفرص العمل للأفراد، كما يساهم الاقتصاد المزدهر في إقامة الفعاليات

الاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية وتشديد المتزهات والحدائق العامة، وزراعة المسطحات الخضراء، لينعم الشباب في المملكة بعالم واسع من الخيارات المتاحة لهم.

وتبني الحكومة بيئة اقتصادية مرنة ومنفتحة تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتدعم المواهب المحلية من خلال تشريعات ولوائح واضحة، وتحفز رواد الأعمال على المشاركة الفعالة في نجاح برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، حيث يسهمون من خلال تميزهم وابتكارهم في نمو القطاع الخاص وتمهيد الطريق لمستقبل أفضل، كما تعمل على صناعة مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للمملكة من خلال خطط التمويل المبتكرة واللوائح الداعمة وبرامج اكتشاف وتنمية المواهب. (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2023)

وعند النظر إلى تطور الاقتصاد السعودي منذ تأسيس المملكة حتى رؤية 2030، يظهر أن المملكة قامت بتحول اقتصادي كبير على مر السنوات، حيث بدأت المملكة العربية السعودية كالاقتصاد مبني بشكل رئيسي على الزراعة والصيد، ولكن تغيرت هذه الملامح بشكل كبير مع اكتشاف النفط في عام 1938.

وقد ساهمت الصناعة النفطية والاقتصاد السعودي بفضل اكتشاف النفط حيث قامت المملكة بالعديد من الاستثمارات الكبيرة في قطاع الطاقة، وتحول النفط إلى محرك رئيسي للاقتصاد الوطني، وأسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج والصادرات وتمكنت المملكة من بناء قاعدة صناعية قائمة على النفط حققت تحولاً في البنية الاقتصادية.

ومع تطلع المملكة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، تم إطلاق رؤية 2030 التي أعلن عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والتي تهدف إلى تخفيض الاعتماد على النفط وتنويع المجالات الاقتصادية ومن أبرز المبادرات في هذا السياق هي تطوير قطاعات مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا.

وفي إطار تحقيق رؤية 2030، شهدت المملكة تعزيزاً للبنية التحتية، وزيادة في الاستثمارات غير النفطية، كما تم تحفيز ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والقطاعات الصحية والتعليمية تلقت اهتماماً خاصاً في هذه الرؤية، حيث تم تحديث البنية التحتية لهذه القطاعات وتجويد الخدمات المقدمة بها.

إلى جانب ذلك، تمت محاربة الهدر وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار وتمت مراجعة القوانين الاقتصادية لتكون أكثر فعالية وجاذبية للمستثمرين.

ومن المصادر التي يمكن الرجوع إليها لمتابعة تطور الاقتصاد السعودي، يمكن الرجوع إلى التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية والبنك السعودي للتسليف والادخار، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إن ملامح الاقتصاد السعودي تعكس رحلة تطور طويلة حيث يسعى الاقتصاد السعودي إلى تحقيق استدامة وتقدم على مختلف الجوانب، ومع التزام المملكة برؤية 2030، يتوقع أن يستمر التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، مما يعزز مكانة السعودية كلاعب اقتصادي رئيسي على الساحة الدولية.

المبحث الثالث: أثر التضخم على الاقتصاد في المملكة العربية السعودية

أ- مؤشرات وآفاق التضخم في الاقتصاد السعودي

تعتبر مؤشرات التضخم أدوات حيوية لفهم حجم وتطورات التضخم في الاقتصاد السعودي، حيث يشير متوسط الأسعار ومعدل التضخم السنوي إلى الزيادة في مستوى الأسعار على مدار فترة زمنية محددة، وتلعب هذه المؤشرات دوراً هاماً في تقييم الاستقرار الاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، في هذا السياق، تعتبر النقاط التالية هي أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها رؤية تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي :

أ. متوسط الأسعار: يؤثر متوسط الأسعار في الاقتصاد السعودي وتغيراته مع مرور الوقت، ويوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على تلك التغيرات، مثل تكلفة الإنتاج والطلب على الموارد.

ب. معدل التضخم السنوي: والذي يتناول التغيرات الشهرية والسنوية في معدل التضخم، ويسلط الضوء على العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

ج. عوامل مؤثرة على التضخم: مثل ارتفاع أسعار الطاقة، والتغيرات في الطلب والعرض، والتأثيرات الدولية على الأسعار.

د. مقارنة مع المعايير الدولية: مقارنة مؤشرات التضخم في الاقتصاد السعودي مع المعايير الدولية، مما يساعد في تحديد مدى تأثير التضخم ومقارنته مع غيره من الاقتصادات العالمية.

تنذر الآفاق الاقتصادية العالمية بتحديات كبيرة ومخاطر جسيمة، حيث يتجلى بعضها في استمرار حالة عدم اليقين في ظل اضطرابات القطاع المالي العالمي. يرتبط ذلك بارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وتأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى اختناقات في إمدادات السلع والطاقة، وتداعيات جائحة كوفيد-19 وتفشي متحوراتها على مدى ثلاث سنوات.

في سياق الركود الاقتصادي، اعتمدت البنوك المركزية سياسات نقدية متشددة بهدف تقليل معدلات التضخم العالمي، وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع المالية للعديد من الدول. ونتيجة لذلك، من المتوقع تراجع آفاق نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023، وستتجاوز هذه التداعيات حدود تأثيرها بحيث يصبح انخفاض مستويات الإنتاج قريباً من مستويات الركود.

وفي هذا السياق، قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.1 نقطة مئوية لكل من عامي 2023 و2024، مقارنةً بالتوقعات السابقة لشهر يناير 2023. ويتوقع الصندوق تراجع النمو من 3.4% في عام 2022 إلى 2.8% في عام 2023، قبل أن يشهد النمو ارتفاعًا طفيفًا إلى 3.0% في عام 2024.

ترجع أسباب تراجع النمو العالمي إلى تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل عام، حيث من المتوقع تناقص معدلات نموها من 2.7% في عام 2022 إلى 1.3% في عام 2023 (و التخطيط، 2023).

بالرغم من المخاوف والأزمات التي يشهدها العالم والتحديات المصاحبة لها وتأثيرها على تباطؤ الاقتصاد العالمي متأثرة بتزايد الضغوط التضخمية الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية والتي ألقت بظلالها سلباً على سلاسل الإمداد العالمية، إلا أن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي مكنت المملكة من مواجهة هذه الأزمات، حيث كان التراجع في معدلات النمو أثناء الجائحة محدوداً مقارنة بدول العالم خال عام 2020م. تلى ذلك تحقيق معدل نمو إيجابي بلغ 3.2% خال العام 2021م، ومعدلات نمو مرتفعة خال النصف الأول من عام 2022م هي الأعلى منذ ما يزيد عن 10 أعوام، ومع توقع الاستمرار في تحقيق معدلات نمو إيجابية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك بفضل التدابير التي اتخذتها

الحكومة من دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتخفيف الأعباء المعيشية من خال سياسات وإجراءات لاحتواء معدلات التضخم العالمية كتحديد سقف أسعار البنزين بالإضافة إلى ضمان وفرة المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية التي ساهمت في خلق نوع من اليقين والطمأنينة لدى المواطنين، وزيادة الاعتمادات لبرامج الحماية الاجتماعية، مع المواصلة في الوقت نفسه في تنفيذ خطط ومبادرات تحقيق رؤية المملكة 2030

على ضوء ذلك، من المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية مرتفعة للنمو الاقتصادي خال عام 2023م وعلى المدى المتوسط، من خال عاملين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما الاستثمار والاستهلاك، وذلك انعكاساً للجهود القائمة في العديد من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية ضمن رؤية المملكة 2030.

وتشير التوقعات الأولية إلى تسجيل الرقم القياسي لأسعار المستهلك "معدل التضخم" ارتفاعاً بحوالي 2.6% لكامل العام 2022م. مما يشير إلى بقاء معدلات التضخم في المملكة

عند مستويات مقبولة مقارنة بالأوضاع العالمية، ويعود ذلك إلى التدابير الاستباقية التي اتخذتها الحكومة لاحتواء الارتفاع في الأسعار ووفرة المخزون الغذائي، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية والتي تعزى إلى عودة الأعمال إلى طبيعتها بعد انحسار آثار جائحة كوفيد19، وما ترتب عليها من الزيادة المطردة في وتيرة الطلب نتيجة للتوسع في السياسات المالية لبعض الدول، مقابل التحديات التي يواجهها جانب العرض مدفوعة بالتأثر في سلاسل الإمداد العالمية تزامناً مع الأوضاع الجيوسياسية التي يشهدها العالم في مطلع العام الحالي، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات اللوجستية عالمياً. (وزارة المالية، 2023).

وتعتبر قضية التضخم واحدة من التحديات الاقتصادية التي تواجه معظم الدول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يشير التضخم إلى زيادة متوسط مستوى الأسعار للسلع والخدمات على مر الوقت، ويتأثر به عدة عوامل اقتصادية واجتماعية.

وقد تكون أسباب التضخم في الاقتصاد السعودي متنوعة، وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية. من بين هذه العوامل:

1- الطلب الزائد: عندما يكون هناك طلب زائد على السلع والخدمات دون أن تتوازن مع القدرة الإنتاجية، قد يحدث التضخم. في السعودية، يمكن أن يكون الطلب الزائد نتيجة للنمو السكاني والتوسع الاقتصادي.

2- ارتفاع تكاليف الإنتاج: إذا كانت تكاليف الإنتاج ترتفع، فإن الشركات قد تميل إلى زيادة أسعار منتجاتها وخدماتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار العامة.

3- التأثيرات العالمية: تغيرات في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل النفط يمكن أن تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي تسبب في التضخم في المملكة العربية السعودية.

4- تقلبات سعر الصرف: إذا تعرضت العملة الوطنية لتقلبات كبيرة في قيمتها، يمكن أن يكون لها تأثير كبير على أسعار الواردات وبالتالي على التضخم.

ورغم أن الكثير من المحللين يعزون تنامي معدلات التضخم في المملكة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي (بسبب ارتفاع عائدات النفط)، خصوصاً في مشاريع البنية التحتية، إذ كان له دور مهم في رفع الطلب المحلي، إلا أنه ليس السبب الوحيد. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في المدة الأخيرة فيما يأتي:

- الاختناقات التي حدثت في المعروض من البنية التحتية والإسكان، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار في الفترات الماضية. فارتفاع تكلفة الإسكان، سواء من حيث الإنشاء أو الإيجار، أسهم بشكل رئيس في ارتفاع مستوى الأسعار العامة. فالنقص في المساكن والبنائات التجارية، وارتفاع أسعار مواد البناء، فضلاً عن التدفق المستمر للعمالة الأجنبية إلى السوق السعودي، كلها عوامل أدت إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات والإيجارات التي حدثت في المدة الأخيرة.

- ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الناتج من النمو السكاني السريع والكبير، بسبب تنامي أعداد المواطنين والمقيمين في المملكة. وقد أسهمت هذه الزيادة السكانية في ارتفاع الأسعار في السوق المحلية، فضلاً عن ارتفاعها في دول المنشأ. علاوة على ذلك، فقد أدى الارتفاع الموازي لأسعار السلع الرئيسية الداخلة في عمليات الإنتاج والنقل إلى تفاقم ارتفاع الأسعار. هذا لا ينفي بطبيعة الحال العوامل الخارجية المتمثلة في الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والمعدات الإنتاجية والمواد الخام.

- انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى كان له دور في تزايد وتيرة ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع فاتورة الواردات. فارتفاع النزعة إلى الاستيراد في المملكة، أدى إلى جعل الأسعار المحلية أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في أسعار الواردات مقارنة بالظروف الاقتصادية المحلية. وعلى هذا الأساس، فالتغيرات التي تحدث في سعر صرف الريال أمام العملات الرئيسية، تنعكس بدورها عن الأسعار المحلية، خاصة إذا كانت مرونة الطلب السعرية على الواردات منخفضة. ومما يعمق من

مشكلة انخفاض الدولار، هو أن نسبة واردات المملكة من الولايات المتحدة لا تشكل أكثر من 10% ، في حين تأتي بقية الواردات من أوروبا وبقية دول العالم. ويرى بعض الخبراء أن على المملكة، إذا ما أرادت كبح جماح معدلات التضخم، أن تبادر إلى فك ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي، والبحث عن نظام آخر لصرف الريال.

- زيادة الأجور والرواتب الذي لجأت له الحكومة بهدف تخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين، وقيام القطاع الخاص بخطوة مماثلة برفع الرواتب والأجور بهدف جذب العمالة الماهرة إلى القطاع الخاص، عوامل أسهمت، كما كان متوقعاً، في تغذية نمو الأسعار.
- الارتفاعات الضخمة في أسعار الأسهم عام 2005م، والتسابق المحموم نحو الدخول والاستثمار في سوق الأسهم لاستغلال الأرباح السريعة والكبيرة، خلقت لدى فئة كبيرة من هؤلاء المتعاملين في السوق نزعة استهلاكية أدت إلى ظهور نمط سلوكي إنفاقي أسهم في تسريع وتيرة التضخم. ورغم حركة التصحيح التي حدثت في الربع الأول من عام 2006م، إلا أن السلوك الاستهلاكي العشوائي الذي تكون عند شريحة من المواطنين والمقيمين لم يكن بالإمكان تعديله بسهولة.
- توسع البنوك التجارية في عمليات القروض الشخصية، مدعومة بالسيولة الكبيرة التي تكونت لديها نتيجة التطور والنمو الذي شهده القطاع المصرفي، شجع الأفراد على زيادة الطلب الاستهلاكي. من ناحية أخرى، يؤدي التضخم العالمي دوراً واضحاً في التأثير في معدلات التضخم المحلية. وتستند العلاقة بين درجة الانفتاح والتضخم إلى نموذج (1983) Gordon and Barro، الذي يرى أن التوسع النقدي غير المتوقع يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم. أما (1993) Romer الذي اعتمد على النموذج نفسه، فيعتقد بوجود علاقة عكسية بين الانفتاح و التضخم بسبب تأثير الانفتاح في رغبة صناع القرار في تحقيق سياسات توسعية، فكلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً، زادت التأثيرات السلبية الناشئة من انخفاض العملة، ومن ثم سيكون هناك القليل من التوسع النقدي غير المتوقع، إذ في هذه الحالة، حسب رأي رومر، سيقبل التضخم. ولما كانت المملكة منفتحة على العالم الخارجي، كما هو موضح في الشكل رقم (2)، إذ تمثل الواردات نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نحو 24% عام 2007م، فإن بعضهم يرى أن التضخم المحلي يتحدد مستواه خارج الاقتصاد السعودي. من ناحية أخرى، من الصعب قبول وجهة النظر هذه على إطلاقها، فالسعر المحلي يعكس السعر العالمي زائد الخدمة المحلية التي يقدمها المستورد. وعلى هذا، فالمحتوى السلعي في مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) (يمثل متوسط مرجح القيمة المضافة الأجنبية والمحلية. ومع ذلك، فإن اقتصاد المملكة يتأثر -تأثيراً كبيراً- بالتضخم العالمي، خاصة في ظل استقرار ثبات سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي. وفي الواقع، فإن الوضع النقدي في المملكة مصمم بشكل أو بآخر لاحتواء الطلب على النقود الذي يتحدد عن طريق النشاطات الاقتصادية. فمع سياسة ربط سعر الصرف المتبعة في المملكة وبوجود الاحتياطي الأجنبية الضخمة وحرية حركة رأس المال، فإنه لا يتبقى إلا القليل أمام السياسة النقدية لتحقيق أهداف القطاع الإنتاجي.

إن قياس الأسعار ومراقبة التضخم هي مهمة أساسية لكل بنك مركزي حول العالم، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية بالتأكيد. ولتنفيذ هذه المهمة، تحتاج مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) إلى بيانات دقيقة حول التضخم المحلي لكي تتمكن من اتخاذ قرارات ملائمة في الوقت المناسب. وببساطة، كلما كان مقياس التضخم مقياساً جيداً، زادت احتمالية اتخاذ قرارات مناسبة. إن معظم البنوك

المركزية، بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودي، مقياس التضخم التي تستخدمه المؤسسة مبني على معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك الذي يصدر كل شهر. وبعبارة أخرى، هو نسبة التغير في الرقم القياسي الشهري بالمقارنة مع قيمته في نفس الشهر من السنة الماضية. ويشكل استخدام هذا المقياس مشكلتين. أولهما، أنه مؤشر تضخم متأخر زمنياً بشكل واضح لأنه يقوم على أساس تحركات الأسعار التي حدرت حُلل عام كامل.

ولهذا، فإن حركة الأسعار في الشهر الأول من السنة له تأثير يماثل حركة الأسعار في الشهر الأخير

ب- أثر التضخم على الاقتصاد السعودي وتوجهات مستقبل مستدام

تتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقة فريدة بين الميزانية الحكومية والسياسة النقدية، ويرجع ذلك إلى عدم تطور الأسواق المالية المحلية بشكل مقارنة بالأسواق العالمية. يظهر الارتباط الوثيق بين الميزانية وعرض النقود بشكل واضح، حيث يتم تمويل العجز في الميزانية عبر الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود عند وجود عجز، بينما يؤثر فائض الميزانية بشكل معاكس.

ونتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي، يعتمد أداء الاقتصاد بشكل كبير على تحركات أسواق النفط العالمية. يؤثر ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي على الصادرات والإيرادات الحكومية بشكل إيجابي، ولكنه قد يسبب أيضاً ضغوطاً تضخمية.

وتعتقد مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أن ربط الريال السعودي بالدولار ليس السبب الرئيسي في التضخم الحالي، بل يعود ذلك إلى عوامل محلية مثل النمو السريع في عرض النقود وزيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع تكاليف الإسكان.

كما يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تأثيرات سلبية على الاستثمار ويؤثر على العملات الخليجية وقوة الشراء. كما أن انخفاض قيمة الدولار يؤثر على احتياطات المملكة واستثماراتها بالدولار، ولكنها تظل تدعم سعر صرف الدولار.

و يُلاحظ أن الإيرادات النفطية تعود مباشرة إلى خزينة الدولة، والتأثير الإيجابي لها يظهر من خلال الإنفاق الحكومي على المشاريع والخدمات. ومع زيادة الإنفاق الحكومي، يزداد عرض النقود، مما يرتبط بشكل وثيق بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود في المملكة، خاصة في ظل نمو محدود للأسواق المالية المحلية.

بالنسبة لتأثير التضخم على الاقتصاد السعودي فيتضمن التالي:

أ- تقليل قوة الشراء: عندما يزيد متوسط مستوى الأسعار، ينخفض قوة الشراء للأفراد والشركات، مما يؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار.

ب- تأثير على الاستثمار: التضخم الزائد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية، مما يثير قلق المستثمرين ويقلل من قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل.

ت- تأثير على الدخل الثابت: يؤثر التضخم بشكل كبير على الأفراد ذوي الدخل الثابت، حيث قد لا تزيد أجورهم بمعدل يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

تعتبر قضية التضخم من القضايا الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية في جميع أنحاء العالم. ومن بين الاقتصادات التي تتأثر بشكل خاص بتلك الظاهرة هو الاقتصاد السعودي. ويسعى الباحثان من خلال هذا البحث إلى فحص تأثير التضخم على الاقتصاد السعودي، وذلك للوصول إلى فهم كيف يمكن أن تؤثر هذه الظاهرة على مختلف القطاعات والجوانب الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

- 1- تأثير على القوة الشرائية: عندما يزيد التضخم، يتراجع قوة الشراء للمستهلكين. هذا يعني أنهم يدفعون مزيداً من المال للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات، مما يقلل من قيمة العملة.
- 2- تأثير على الاستثمار: يمكن أن يكون التضخم عاملاً مثبطاً للقلق بالنسبة للمستثمرين. عادةً ما يترافق التضخم بارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكلفة الاقتراض ويقلل من الاستثمار.
- 3- تأثير على التكاليف الإنتاجية: يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار المواد الخام والعمالة إلى زيادة التكاليف الإنتاجية للشركات، مما يؤثر على ربحيتها و تنافسيتها.
- 4- تأثير على السياسات النقدية: يمكن أن يستجيب البنك المركزي للتضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة للسيطرة على الزيادة في الأسعار. هذا بدوره يؤثر على تكلفة الاقتراض والاستثمار.
- 5- تأثير على التوزيع الدخلي: قد يؤثر التضخم بشكل مختلف على فئات مختلفة من المجتمع، حيث قد تكون لديها استجابات مختلفة لارتفاع الأسعار.

ويعتبر تحقيق توازن بين دعم النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم يعتبر تحدياً هاماً لأي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد السعودي. فيما يلي بعض التوجهات والاقتراحات حول كيفية التعامل مع تحديات التضخم في المستقبل:

- أ- تعزيز الشفافية والرقابة: تعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية والمالية يمكن أن يساعد في تعزيز الثقة بين الجمهور والمستثمرين. وتطوير آليات فعالة لمراقبة وتقييم السياسات النقدية والمالية للتأكد من تحقيق التوازن المطلوب.
- ب- تعزيز الكفاءة الاقتصادية: الاستثمار في تحسين الكفاءة وتطوير البنية التحتية يمكن أن يحد من التكاليف ويعزز الإنتاجية، مما يقلل من الضغط على الأسعار. دعم الابتكار وتشجيع الاستثمار في الصناعات الحديثة يساهم في تحسين الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي.
- ج- تحفيز الاستثمار الخاص: إطلاق حوافز لتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في البنى التحتية والصناعات الحديثة. إجراء إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات لجذب المزيد من الاستثمارات.
- د- تحقيق التوازن في الإنفاق الحكومي: مراجعة الإنفاق الحكومي بحيث يتم تحديده بناءً على الأولويات والاحتياجات الوطنية. تعزيز فعالية الإنفاق من خلال مراقبة التكاليف وتحسين الإدارة المالية.
- هـ- تعزيز التعليم والتدريب: تطوير المهار الوطنية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب يعزز إمكانية العمالة المحلية ويقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية. توفير برامج تدريب مهني تلبي احتياجات سوق العمل وتعزز فرص العمل.
- و- تعزيز الاستدامة الاقتصادية: التحول إلى اقتصاد أخضر وتعزيز الابتكار في الطاقة المتجددة يمكن أن يقلل من التأثيرات البيئية ويحد من ارتفاع تكاليف الطاقة.

ز- التعاون الإقليمي والدولي: تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في المنطقة والتفاعل مع الهيئات الدولية يمكن أن يعزز الاستقرار الاقتصادي. تحقيق توازن بين دعم النمو ومكافحة التضخم يتطلب إدارة حكيمة واستراتيجيات فعالة تستند إلى تحليل دقيق للوضع الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني: الإطار العملي ومنهجية البحث

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة

أولاً: منهج البحث

ثانياً: مجال البحث

ثالثاً: مصادر جمع المعلومات

رابعاً: مجتمع الدراسة

خامساً: عينة الدراسة

سادساً: هيكلية البحث

المبحث الثاني: الاختبارات وتحليل البيانات

المقدمة

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

المبحث الثالث: أداة الدراسة وقياسها

المقدمة

أولاً: أداة الدراسة

ثانيا: خطوات بناء الاستبانة

ثالثا: قياس صدق وثبات الاستبانة

المبحث الأول: منهجية البحث

المقدمة:

إن منهجية البحث هي جزء أساسي ليتم انجاز الجانب العملي للبحث من خلالها، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، والتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات البحث والمتعلقة بموضوعه، وبالتالي تساهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها.

ويتناول هذا المبحث التعريف بمنهجية البحث ودواعي اختيار هذه المنهجية وكيف سيتم تطبيقها، ومجال البحث والحدود الموضوعية والبشرية والمكانية والزمانية، كما يتناول أيضاً مصادر جمع المعلومات ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

أولاً: منهج البحث

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف فقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي اعتمد على دراسة الوضع الواقعي للظاهرة وقدم وصف دقيقاً عبر عنه كيفياً وكمياً، حيث يتميز هذا المنهج بالمرونة من خلال وضع عدد من الظواهر في مقارنات، بحيث يسمح لنا بجمع البيانات عن اختلافات وتشابهات تلك الظواهر.

وسيتم تطبيق هذا المنهج من خلال طرح أسئلة ومن ثم الإجابة عليها بعد جمع البيانات، ووضع الفرضيات ومن ثم اختبارها للتأكد من مدى صحتها، حيث سيتم جمع الكم المناسب من البيانات والمعلومات، واستخدامها لتوضيح العلاقة بين المتغيرات.

ثانياً: مجال البحث

يتمثل مجال البحث في المحددات التالية:

1. الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على البحث عن أثر التضخم على الاقتصاد السعودي، وجميع الموضوعات التابعة له،

2. الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على:

- خبراء اقتصاديين ومحللين يعملون في الوزارات أو الشركات.
- موظفي البنوك بجميع المستويات الإدارية.
- موظفي وزارة الاستثمار.

3. الحدود المكانية:

سيتم تطبيق الدراسة على المملكة العربية السعودية فقط.

4. الحدود الزمانية:

تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني 1445-2023، وذلك بالبحث في المستندات والخطط والبرامج والتقارير والأنشطة وآراء الخبراء خلال الفترة من ديسمبر 2015 إلى ديسمبر 2023.

ثالثاً: مصادر جمع المعلومات

هناك نوعين من المصادر:

- أ- المصادر الأولية- أدوات جمع المعلومات المتعلقة بالجانب العملي:
تم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالجانب التحليلي لموضوع البحث عن طريق الاستبيان والذي صمم خصيصاً لهذا الغرض.
- ب- المصادر الثانوية - أدوات جمع المعلومات ذات العلاقة بالجانب النظري:
وتتجسد في المصادر والمراجع الأجنبية والعربية، ومناقشة بعض النتائج والدراسات التي تتوافق مع إطار متغيرات البحث.

رابعاً: مجتمع الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع البحث المستهدف يتكون وفق المعايير التالية:

- أ. معايير الاشتمال inclusion criteria
- جميع العاملين في البنوك ووزارة الاستثمار والمحللين الاقتصاديين المعتمدين بتكليف معتمد.
- ب. معايير الاستبعاد exclusion criteria
- أي عاملين في وزارات وإدارات أخرى أو محللين غير معتمدين.

خامساً: عينة الدراسة

تنقسم عينة الدراسة في هذا البحث الى 3 فئات وهم:

- 1- موظفي البنوك
- 2- العاملين في وزارة الاستثمار
- 3- المستشارين والمحللين الاقتصاديين

ولصغر عينة الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع عينة استطلاعية لنسبة 25% من افراد العينة لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة تم توزيع الاستبانة على بقية افراد العينة المستهدفين، وقد قام الباحثان باختبار الفرضيات على جميع افراد العينة.

سادساً: هيكلية البحث

تمت هيكلة هذا البحث وفقا للتالي:

الجدول (3.1)

هيكلية البحث العلمي

وتشمل:	
1- صفحات كلا من: الغلاف، نموذج إيجاز الرسالة، العنوان، الإقرار، البسملة، الإهداء، الشكر والعرفان، المخلص باللغتين العربية والانجليزية.	الأوائل
2- وقوائم كلا من المحتويات، الأشكال، الجداول، والرموز والاختصارات	
ويتشمل:	
3- الفصل الأول: المقدمة والإطار العام للبحث	
4- الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات	
2.1 المبحث الأول: الإطار النظري للبحث	المتن
2.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
5- الفصل الثالث: الإطار العملي ومنهجية البحث	
6- الفصل الرابع: تحليل النتائج	
7- الفصل الخامس: المناقشة والتوصيات والخاتمة	
8- المراجع	
ويتشمل:	
- الملاحق	اللواحق

(المصدر: من إعداد الباحثان)

المبحث الثاني: تحليل البيانات

المقدمة

يأتي التحليل الأولي لمعرفة ماذا كانت البيانات التي تم جمعها تتبع التوزيع الطبيعي ام لا ، كجزء مهما جدا قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث يساعدنا ذلك في تحديد نوعية الاختبارات التي سيتم استخدامها بشكل أساسي وفقا لتوزيع البيانات (معلمية، لا معلمية)، وهذا ما يوضح كيف سيتم تحليل وتنظيم وتفسير البيانات. وسيتناول هذا المبحث إيضاح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بالإضافة الى توضيح الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي¹

يبين الجدول (3.2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات حيث تم استخدام اختبار كولمغوروف- سمرنوف (K-S)، لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

جدول (3.2)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

م	الفقرة	قيمة الاختبار Test statistic	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	مجال العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي	0.097	0.031
2	مجال تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي	0.138	0.000
3	مجال أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي	0.114	0.004
5	جميع المجالات السابقة	0.066	0.200

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

توضح النتائج بالجدول (3.2) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لكل مجال من مجالات الدراسة بشكل منفصل كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha < 0.05$ ، اما القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الاستبيان بشكل مدموج كانت أعلى من مستوى الدلالة $\alpha > 0.05$ ، وبذلك يعتبر توزيع البيانات الكلي للمجالات بالشكل المدموج توزيع طبيعي، اما توزيع البيانات لكل فقرة

¹ Normality Distribution Test

على حده فإنه لا يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي سيتم استخدام الاختبارات المعلمية واللا معلمية وذلك بحسب مستهدف التحليل، للإجابة على فرضيات البحث.

ثانياً: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان باستخدام برنامج اكسل شيت Excel sheet لتفريغ الاستبانة وترميز البيانات، ثم قامت بنقل البيانات بعد الترميز الى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية فيه، وهي كالتالي:

- 1- اختبار توزيع البيانات (طبيعي أم لا) عن طريق:
اختبار كولمغوروف- سمرنوف (K-S).
- 2- الاختبارات الأساسية للبيانات لوصف عينة الدراسة عن طريق:
اختبار التكرارات والمتوسط الحسابي والوسيط والمتوسط النسبي ودرجة الاحتمالية والانحراف المعياري والنسب المئوية.
- 3- اختبارات معرفة ثبات الاستبانة ومدى ارتباطها وحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة بين المتغيرات عن طريق:
اختبار ألفا كرونباخ²، واختبار معامل ارتباط سبيرمان³.
- 4- اختبار مقارنة متوسط درجة الاستجابة بدرجة الحياد عن طريق:
اختبار الإشارة⁴.
- 5- قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عن طريق:
اختبار تحليل الانحدار المتعدد باستخدام الطريقة القياسية Enter.
- 6- إيجاد الفروق الإحصائية بين مجموعتين من البيانات عن طريق:
اختبار مان وتني⁵.
- 7- إيجاد الفروق الإحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات عن طريق:
اختبار كروسكال واليس⁶.

المبحث الثالث: أداة الدراسة وقياسها

² Cronbach's Alpha

³ Spearman Correlation Coefficient

⁴ Sign Test

⁵ Mann- Whitney Test

⁶ Kruskal- Wallis Test

المقدمة

نظرا لضيق الوقت فلم يتم تحكيم الاستبانة عن طريق المحكمين، واكتفى الباحثان باختبار صدق أداة الدراسة وثباتها عن طريق معامل سبيرمان للارتباط لقياس الاتساق الداخلي للاستبانة، ومعامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وذلك للتأكد من مدى صدق أداة الدراسة وثباتها قبل توزيعها على أفراد العينة، حيث تم اختبار الاستبانة على عينة عشوائية من المستهدفين تبلغ 25% من العدد الكلي للعينة.

وسيتناول هذا المبحث توضيح لأداة الدراسة، وكيف تم بنائها، واختبار صدقها وثباتها.

أولا: أداة الدراسة

تم إعداد وتصميم استبانة خاصة حول "أثر التضخم على الاقتصاد السعودي"، وتتكون الاستبانة من جزئين:

1- الجزء الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وهي كالتالي:

1. الجنس
2. العمر
3. المؤهل العلمي
4. نوع المؤهل العلمي
5. المنصب الإداري
6. سنوات الخبرة

2- الجزء الثاني: وهو عبارة عن بيانات باختبار فرضيات الدراسة:

- أ- هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي
- ب- يؤثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية
- ت- تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) تأثيرا ذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول (3.3).

الجدول (3.3)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

Response الاستجابة	Strongly disagree غير موافق بشدة	disagree غير موافق	Neither agree nor disagree محايد	agree موافق	Strongly agree موافق بشدة
Degree الدرجة	1	2	3	4	5

(المصدر: إعداد الباحثان)

وبوضح الجدول أن الدرجة (1) تمثل الاستجابة "غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

ثانياً: قياس صدق وثبات الاستبانة

أ. صدق القياس

1- الاتساق الداخلي IV⁷

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع الفقرة الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للفقرة نفسه، حيث سيتم عرض الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات الاستبانة الثلاث وهي: (هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي- يؤثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي تأثيراً ذا دلالة إحصائية - تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية - الحروب - أسعار الطاقة - البطالة) تأثيراً ذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية)، ومعامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

1.1 الاتساق الداخلي لفقرة "هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو

الاقتصادي السعودي":

⁷ Internal Validity (IV)

يوضح الجدول (3.4) معامل الارتباط بين الفقرات الداخلية للمجال، والدرجة الكلية له، وهذا يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك يعتبر المحال صادقاً في قياس ما وضع لقياسه.

جدول (3.4)

معامل الارتباط للفقرات الداخلية لمجال " العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط سبيرمان	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.800	*0.000
2	يمكن أن يؤثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في السعودية بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة	0.566	*0.003
3	تحقيق توازن طويل الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد السعودي	0.476	*0.016
4	تلعب سياسات معالجة التضخم دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي في السعودية على المدى الطويل	0.820	*0.000
5	تؤثر التقلبات الاقتصادية على تلك العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي	0.767	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

1.2 الاتساق الداخلي لمجال "أثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي":

يوضح الجدول (3.5) معامل الارتباط بين كل الفقرات الداخلية للمجال، والدرجة الكلية للمجال، وهذا يبين أن معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك يعتبر المحال صادقاً في قياس ما وضع لقياسه.

جدول (3.5)

معامل الارتباط للفقرات الداخلية لمجال "تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط سيرومان	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ	0.894	*0.000
2	هناك تغييرات في أداء الاقتصاد المحلي خلال الفترة التي تزامنت مع ارتفاع معدل التضخم	0.895	*0.000
3	هناك سياسات اقتصادية يمكن أن تساهم في تقليل تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي	0.792	*0.000
4	تقلبات معدل التضخم قد تؤثر على قدرة الاقتصاد السعودي على النمو بشكل مستدام	0.566	*0.003
5	هناك تأثير سلبي لتضخم الأسعار على فرص الاستثمار في السعودية	0.476	*0.016
6	استقرار معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية	0.820	*0.000
7	تأثيرات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين تؤثر في نمط حياتهم اليومي	0.798	*0.000
8	هناك ضرورة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق توازن بين التضخم والنمو الاقتصادي في السعودية	0.842	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

1.3 الاتساق الداخلي لمجال "التواصل والتشاور":

يوضح الجدول (3.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي، والدرجة الكلية للمجال، وهذا يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك يعتبر المجال صادقاً في قياس ما وضع لقياسه.

جدول (3.6)

معامل الارتباط بين الفقرات الداخلية لمجال "تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) تأثيراً ذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" والدرجة الكلية للفقرة

م	الفقرة	معامل الارتباط سيرومان	القيمة الاحتمالية (Sig.)
---	--------	------------------------	--------------------------

1	وقوع الكوارث الطبيعية يؤثر بشكل دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.702	*0.000
2	تشكل الحروب عاملاً مؤثراً بشكل دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.795	*0.000
3	ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يكون له تأثير دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.886	*0.000
4	البطالة تلعب دوراً مؤثراً بشكل دلالي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.886	*0.000
5	تأثير مسببات التضخم المذكورة (الكوارث الطبيعية، الحروب، أسعار الطاقة، البطالة) يكون ملحوظاً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.624	*0.001
6	أن هناك تأثير إحصائي يمكن قياسه بين وقوع الكوارث الطبيعية وتغيرات في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.827	*0.000
7	يمكن أن تكون الحروب عاملاً رئيسياً يؤثر على نمو الاقتصاد السعودي بشكل إحصائي قابل للقياس	0.863	*0.000
8	هناك دلالة إحصائية على العلاقة بين ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.824	*0.000
9	دراسة تأثير مسببات التضخم على النمو الاقتصادي تعد ضرورية لفهم الديناميات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية	0.841	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 ,

2. الصدق البنائي SV⁸

وهو أحد مقاييس صدق الأداة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين الجدول (3.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عن مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3.7)

⁸ Structure Validity (SV)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل الارتباط سبيرمان	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	مجال: هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي	0.940	*0.000
2	مجال: يؤثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية	0.871	*0.000
3	المجال: تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) تأثيرا ذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	0.929	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

(المصدر: إعداد الباحثة، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2022)

ب. ثبات الاستبانة

ويقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ حيث يبين الجدول (3.8) نتائج استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

جدول (3.8)

نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	الفقرة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق ⁹
1	مجال: العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي	17	0.942	0.970
2	مجال: أثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي	6	0.917	0.957
3	مجال: تأثير مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	10	0.934	0.966
5	جميع مجالات السابقة	44	0.976	0.987

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (3.9) بأن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل الفقرات حيث تراوحت بين (0.917 – 0.942) لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبانة والباغ عددها 44 فقرة في جميع الفقرات (0.976) وهي قيمة مرتفعة جداً، أما قيمة الصدق فقد تراوحت بين (0.957 – 0.970) لكل فقرة من الفقرات، أما قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة فقد بلغت (0.987) وهي قيمة صدق مرتفعة جداً.

أصبح الباحثان على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتهما لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك بعد أن تأكدت من صدق أداة الدراسة وثباتها وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) وقابلة للتوزيع على أفراد العينة.

⁹ هو الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

الفصل الثالث: تحليل النتائج

المبحث الأول: تحليل البيانات الشخصية

المقدمة

أولاً: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية لأفراد العينة.

المبحث الثاني: تحليل مجالات الدراسة

المقدمة

أولاً: تحليل البيانات

المبحث الثالث: تحليل اختبار فرضيات الدراسة

المقدمة

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة والتي تتمحور حول إيجاد العلاقة متغيرين من متغيرات

الدراسة

المبحث الأول: تحليل البيانات الشخصية

المقدمة

يتم تحليل البيانات في هذا المبحث وعرضها لاختبار فرضيات الدراسة وبالتالي الإجابة على أسئلة الدراسة واستعراض أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثان من خلال تحليل فقرات الاستبانة، حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع 96 استبانة، وتم استرداد 93 منها، وبذلك يصبح مجموع مجتمع الدراسة 93.

أولاً: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية لأفراد العينة

1- الوصف الإحصائي لأفراد العينة حسب الجنس:

جدول (4.1)

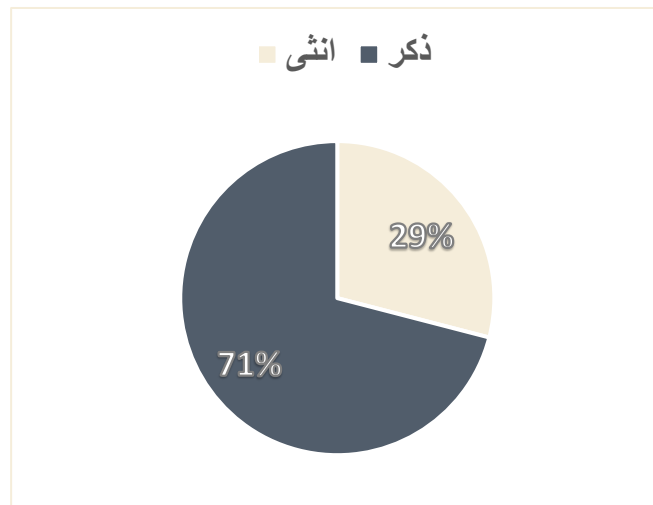
توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية %	العدد	الجنس
29%	27	انثى
71%	66	ذكر
100%	93	المجموع

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 ,

الشكل (4.1)

الرسم التوضيحي لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس



(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج Excel sheet , 2023)

يوضح الجدول (4.1) توزيع أفراد العينة لمجتمع الدراسة حسب الجنس، حيث يتضح أن غالبية مجتمع الدراسة وهم بنسبة 71% من الذكور، بينما تشكل الاناث نسبة 29% و يوضح الشكل (4.1) التوزيع النسبي لكلا من الذكور والاناث.

2- الوصف الاحصائي لأفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول (4.2)

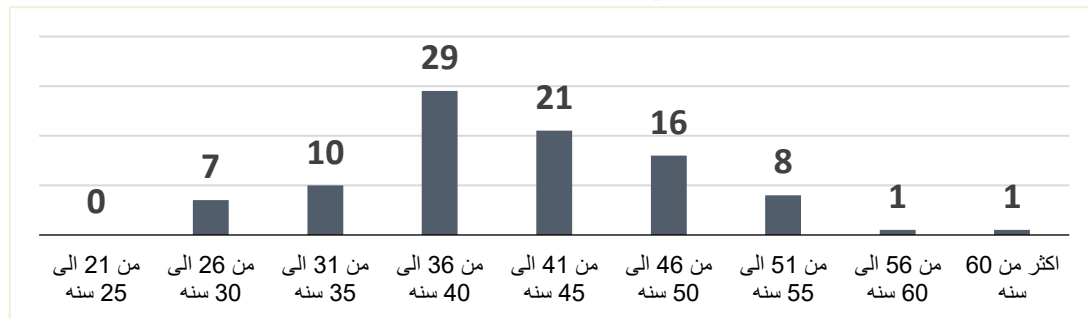
توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
من 21 الى 25 سنة	0	0%
من 26 الى 30 سنة	7	7.5%
من 31 الى 35 سنة	10	10.8%
من 36 الى 40 سنة	29	31.2%
من 41 الى 45 سنة	21	22.6%
من 46 الى 50 سنة	16	17.2%
من 51 الى 55 سنة	8	8.6%
من 56 الى 60 سنة	1	1.1%
أكثر من 60 سنة ¹⁰	1	1.1%
المجموع	93	100%

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

الشكل (4.2)

الرسم التوضيحي لأفراد العينة حسب الفئة العمرية



(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج Excel sheet , 2023)

¹⁰ تمت إضافة هذا الخيار لاحتمالية وجود أفراد عينة متقاعدين، وقد عملوا خلال الفترة من 2020 وحتى 2022

يوضح الجدول (4.2) توزيع أفراد العينة لمجتمع الدراسة حسب العمر، حيث يتضح أن الفئتين العمرية (من 56 إلى 60 سنة، وأكثر من 60 سنة) قد حصلتا على أقل نسبة فئة عمرية بمعدل 1.1% لكل فئة منهم، ويتضح أيضاً أن ما نسبته 7.5% في الفئة العمرية من 26 إلى 30 سنة، و ما نسبته 8.6% في الفئة العمرية من 31 إلى 35 سنة، وما نسبته 10.8% في الفئة العمرية من 36 إلى 40 سنة، بينما تراوحت النسب الأعلى منهم في الفئات العمرية من 41 إلى 45 سنة بنسبة 17.2%، و من 46 إلى 50 سنة بنسبة 22.6%، أما الفئة العمرية التي حصلت على أعلى نسبة هي من 51 إلى 55 سنة بنسبة 31.2%، كما يوضح الشكل (4.2) الرسم التوضيحي لأفراد العينة حسب الفئة العمرية.

3- الوصف الاحصائي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

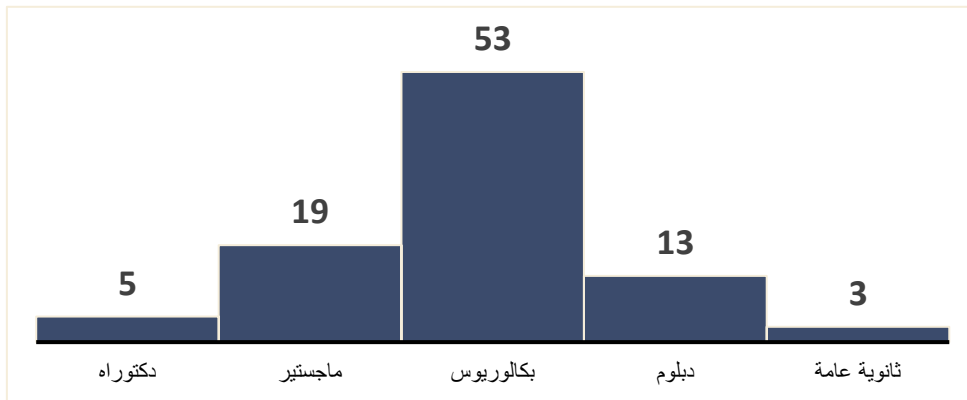
الجدول (4.3)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية%
دكتوراه	5	5.4%
ماجستير	19	20.4%
بكالوريوس	53	57%
دبلوم	13	14%
ثانوية عامة	3	3.2%
المجموع	93	100%

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 3202)

الشكل (4.3)



(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج Excel sheet , 2023)

يتضح من الجدول (4.3) ان هناك نسبة من متخذي القرار أو العاملين بإدارات الجودة وسلامة المرضى تبلغ 3.2% حاملين لمؤهل الثانوية العامة، ونسبة 5.4% فقط هم الحاملين لمؤهل الدكتوراه، اما 14% منهم هم من حملة درجة الدبلوم، اما حملة درجة الماجستير فقد بلغت نسبتهم 20.4%، والغالبية يحملون درجة البكالوريوس وهم بنسبة 57%، ويوضح الشكل (4.3) الرسم التوضيحي لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

4- الوصف الاحصائي لأفراد العينة حسب المنصب الإداري

الجدول (4.4)

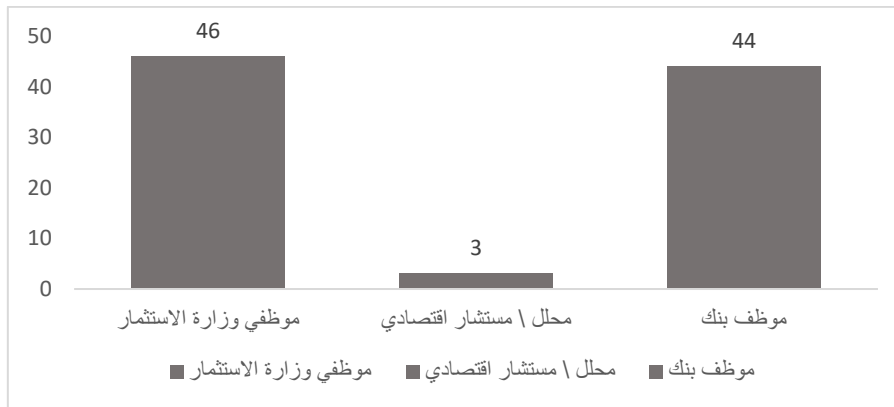
توزيع افراد العينة حسب المنصب الإداري

المنصب الإداري	العدد	النسبة المئوية %
موظفي وزارة الاستثمار	46	49.46%
محلل \ مستشار اقتصادي	3	3.22%
موظف بنك	44	47.31%
المجموع	93	%100

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

الشكل (4.4)

الرسم التوضيحي لتوزيع افراد العينة حسب المنصب الإداري



(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج Excel sheet , 2023)

يبين الجدول (4.4) توزيع أفراد العينة حسب المنصب الإداري لكل فرد، حيث بلغت نسبة محلل \ مستشار اقتصادي 3.22%، وموظفي البنوك 47.31% لكل فئة، وأخيراً فئة موظفي وزارة الاستثمار 49.46%، ويبين الشكل (4.4) الرسم التوضيحي لتوزيع أفراد العينة حسب المنصب الإداري.

5- الوصف الاحصائي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

الجدول (4.5)

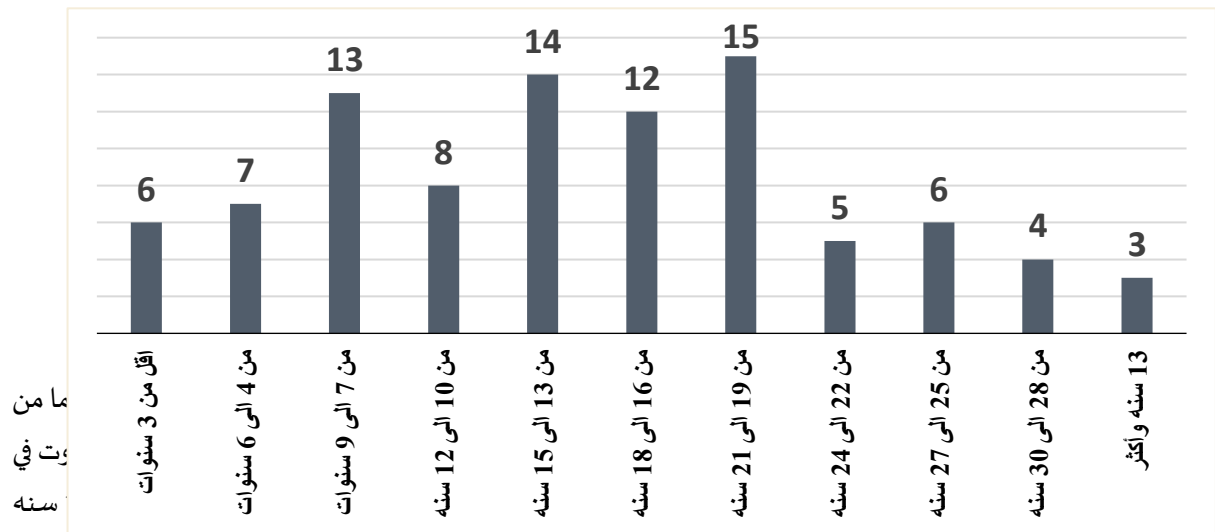
توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة
6.5%	6	اقل من 3 سنوات
7.5%	7	من 4 الى 6 سنوات
14%	13	من 7 الى 9 سنوات
8.6%	8	من 10 الى 12 سنه
15.1%	14	من 13 الى 15 سنه
12.9%	12	من 16 الى 18 سنه
16.1%	15	من 19 الى 21 سنه
5.4%	5	من 22 الى 24 سنه
6.5%	6	من 25 الى 27 سنه
4.3%	4	من 28 الى 30 سنه
3.2%	3	13 سنه وأكثر
100%	93	المجموع

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

الشكل (4.5)

الرسم التوضيحي لتوزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة



فقد بلغت 12.9% و من 7 الى 9 سنوات فقد بلغت 14% ، اما من 13 الى 15 سنة فقد بلغت 15.1% ، وحصلت الفئة من 19 الى 21 سنة على النسبة الأعلى وهي 16.1 ، كما يبين الشكل (4.5) الرسم التوضيحي لتوزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة.

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برنامج Excel sheet , 2023)

المبحث الثاني: تحليل مجالات الدراسة

المقدمة

سيتناول هذا المبحث تحليل مجالات الدراسة، حيث سيتم إيضاح الآلية التي سيتم تحليل البيانات عليها، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام الاختبارات الغير معلمية لاختبار مجالات الدراسة وذلك لأن البيانات وحسب الجدول (3.1) لا تتبع التوزيع الطبيعي.

أولاً: تحليل البيانات

سيتم تحليل البيانات وفقاً للنقاط التالية:

أ. اختبار الفرضيات

سيتمحور حول متوسط درجة الإجابة يساوي درجة الحياد وهي درجة الموافقة المتوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم في استبانة هذه الدراسة

1.1 الفرضية الصفرية: متوسط درجة الإجابة يساوي 3.

1.2 الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

فإذا كانت $\text{sig} > 0.05$ ، ففي هذه الحالة يكون متوسط الآراء حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرها عن محايد بدرجة متوسطة وهي درجة 3 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية، وعلى العكس إذا كانت $\text{sig} < 0.05$ سيكون متوسط الآراء مختلفاً جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي درجة 3 (محايد) وسيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ، وبهذه الطريقة سيتم تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 (محايد) وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة سالبة فهذا يعني أن المتوسط الحسابي للإجابة ينقص عن درجة الموافقة المتوسطة أما إذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة.

ب. تحليل مجالات الاستبيان

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وسيتم الآن تحليل مجالات الاستبيان وفقاً للتالي:

1- تحليل بيانات مجال العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي:

الجدول (4.6)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig.) لكل فقرة من فقرات مجال (العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي النسبي	القيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.86	77.2	6.66	*0.000
2	يمكن أن يؤثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في السعودية بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة	4.18	83.6	8.30	*0.000
3	تحقيق توازن طويل الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد السعودي	4.19	83.8	8.08	*0.000
4	تلعب سياسات معالجة التضخم دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي في السعودية على المدى الطويل	3.72	74.4	6.52	*0.000
5	تؤثر التقلبات الاقتصادية على تلك العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي	3.57	71.4	6.64	*0.000
	جميع الفقرات	3.80	76.12	7.33	*0.000

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

يوضح الجدول (4.6) التالي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تحقيق توازن طويل الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي يعزز استقرار الاقتصاد السعودي " يساوي 4.19 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.8% وقيمة اختبار الإشارة 8.08 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يمكن أن يؤثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في السعودية بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة " يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.6% وقيمة اختبار الإشارة 8.30 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي

النسبي 77.2% وقيمة اختبار الإشارة 6.66 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

10. المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تؤثر التقلبات الاقتصادية على تلك العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي " يساوي 3.57 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.4% وقيمة اختبار الإشارة 6.64 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

11. المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تلعب سياسات معالجة التضخم دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي في السعودية على المدى الطويل " يساوي 3.72 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.4% وقيمة اختبار الإشارة 6.52 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

2- تحليل بيانات مجال تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي:

الجدول (4.7)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig.) لكل فقرة من مجال (تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي).

م	الفقرة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	القيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ	3.80	76	6.85	*0.000	6
2	هناك تغييرات في أداء الاقتصاد المحلي خلال الفترة التي تزامنت مع ارتفاع معدل التضخم	4.01	80.2	7.58	*0.000	2
3	هناك سياسات اقتصادية يمكن أن تساهم في تقليل تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي	3.87	77.4	6.52	*0.000	5
4	تقلبات معدل التضخم قد تؤثر على قدرة الاقتصاد السعودي على النمو بشكل مستدام	3.98	79.6	7.85	*0.000	3
5	هناك تأثير سلبي لتضخم الأسعار على فرص الاستثمار في السعودية	4.02	80.4	7.58	*0.000	1
6	استقرار معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية	3.88	77.6	7.09	*0.000	4

7	تأثيرات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين تؤثر في نمط حياتهم اليومي	3.74	74.8	5.93	*0.000	8
8	هناك ضرورة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق توازن بين التضخم والنمو الاقتصادي في السعودية	3.74	74.8	5.77	*0.000	7
جميع الفقرات		3.89	77.80	7.27	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

يوضح الجدول (4.7) التالي:

12. المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "هناك تأثير سلبي لتضخم الأسعار على فرص الاستثمار في السعودية" يساوي 4.02 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.4% وقيمة اختبار الإشارة 7.58 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

13. المتوسط الحسابي للفقرة الثانية هناك تغييرات في أداء الاقتصاد المحلي خلال الفترة التي تزامنت مع ارتفاع معدل التضخم "يساوي 4.01 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.2% وقيمة اختبار الإشارة 7.58 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

14. المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تقلبات معدل التضخم قد تؤثر على قدرة الاقتصاد السعودي على النمو بشكل مستدام" يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.6% وقيمة اختبار الإشارة 7.85 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

15. المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "استقرار معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي العام في المملكة العربية السعودية" يساوي 3.88 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.6% وقيمة اختبار الإشارة 7.09 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

16. المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "هناك سياسات اقتصادية يمكن أن تساهم في تقليل تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي" يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.4% وقيمة اختبار الإشارة 6.52 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000،

- وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
17. المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ" يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76% وقيمة اختبار الإشارة 6.85 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
18. المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "هناك ضرورة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق توازن بين التضخم والنمو الاقتصادي في السعودية" يساوي 3.74 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.8% وقيمة اختبار الإشارة 5.77 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
19. المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "تأثيرات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين تؤثر في نمط حياتهم اليومي" يساوي 3.74 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.8% وقيمة اختبار الإشارة 5.93 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3- تحليل فقرات مجال أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي:

الجدول (4.8)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig.) لكل فقرة من مجال (أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	القيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	وقوع الكوارث الطبيعية يؤثر بشكل دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.47	69.4	4.09	*0.000	9
2	تشكل الحروب عاملاً مؤثراً بشكل دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.60	72.04	5.13	*0.000	8
3	ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يكون له تأثير دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.80	76.12	6.62	*0.000	3
4	البطالة تلعب دوراً مؤثراً بشكل دلالي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.77	75.4	6.23	*0.000	4

5	تأثير مسببات التضخم المذكورة (الكوارث الطبيعية، الحروب، أسعار الطاقة، البطالة) يكون ملحوظاً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.86	77.2	6.97	*0.000	2
6	أن هناك تأثير إحصائي يمكن قياسه بين وقوع الكوارث الطبيعية وتغيرات في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.68	73.6	5.24	*0.000	7
7	يمكن أن تكون الحروب عاملاً رئيسياً يؤثر على نمو الاقتصاد السعودي بشكل إحصائي قابل للقياس	3.76	75.2	5.92	*0.000	5
8	هناك دلالة إحصائية على العلاقة بين ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.90	78	6.57	*0.000	1
9	دراسة تأثير مسببات التضخم على النمو الاقتصادي تعد ضرورية لفهم الديناميات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية	3.70	74	5.92	*0.000	6
جميع الفقرات		3.73	74.60	6.14	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

(المصدر: إعداد الباحثان، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2023)

يوضح الجدول (4.8) التالي:

20. المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة " هناك دلالة إحصائية على العلاقة بين ارتفاع أسعار الطاقة وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " يساوي 3.90 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78% وقيمة اختبار الإشارة 6.57 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

21. المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " تأثير مسببات التضخم المذكورة (الكوارث الطبيعية، الحروب، أسعار الطاقة، البطالة) يكون ملحوظاً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.2% وقيمة اختبار الإشارة 6.97 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

22. المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يكون له تأثير دلالي على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.12% وقيمة اختبار الإشارة 6.62 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

23. المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " البطالة تلعب دورًا مؤثرًا بشكل دلالي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية " يساوي 3.77 (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.4% وقيمة اختبار الإشارة 6.23 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وتعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

4- تحليل جميع مجالات الدراسة:

الجدول (4.9)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig.) لكل مجال من مجالات الدراسة وجميع مجالات الدراسة

م	المجال	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	القيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	مجال: العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي	3.80	76.12	7.33	*0.000	2
2	مجال: أثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي	3.76	75.20	6.57	*0.000	3
3	مجال: تأثير مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	3.73	74.60	6.14	*0.000	4
	جميع المجالات السابقة	3.80	76	7.46	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

(المصدر: إعداد الباحثة، تحليل بيانات الاستبيان عن طريق SPSS V25 , 2022)

يوضح الجدول (4.9) التالي:

24. أن المتوسط الحسابي لجميع المجالات السابقة يساوي 3.80، وأن المتوسط الحسابي النسبي 76% وقيمة اختبار الإشارة 7.46 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذا يمكن اعتبار أن مجال: العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع المجالات السابقة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة عليها.

الفصل الرابع: الخاتمة (مناقشة النتائج والتوصيات)

المبحث الأول: أبرز النتائج

المقدمة

النتائج

ثالثا: التوصيات

المقدمة

أولا: التوصيات

ثانيا: الدراسات المقترحة

المبحث الأول: أبرز النتائج

المقدمة

يشمل هذا المبحث أهم وأبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال هذه الدراسة، والتي توضح أثر التضخم على الاقتصاد السعودي.

- 1- اثبتت الدراسة من خلال نتائج اختبار الفرضية الأولى وهي (هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي) انه بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.80، وأن المتوسط الحسابي النسبي 76.12% وقيمة اختبار الإشارة 7.33 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذا يمكن اعتبار أن مجال العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه المجال، وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي السعودي.
- 2- اثبتت الدراسة من خلال نتائج اختبار الفرضية الثانية وهي (يؤثر ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي تأثيراً ذو دلالة إحصائية) انه بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.89، وأن المتوسط الحسابي النسبي 77.80% وقيمة اختبار الإشارة 7.27 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذا يمكن اعتبار أن مجال تأثير ارتفاع معدل التضخم على معدلات النمو الاقتصادي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه المجال، وهذا يؤكد أن ارتفاع معدلات التضخم تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.
- 3- اثبتت الدراسة من خلال نتائج اختبار الفرضية الثالثة وهي (تؤثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية)، وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي 74.60% وقيمة اختبار الإشارة 6.14 بإشارة موجبة وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذا يمكن اعتبار أن مجال (أثر مسببات التضخم مثل (الكوارث الطبيعية – الحروب – أسعار الطاقة – البطالة) على معدلات النمو الاقتصادي السعودي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه المجال قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه المجال، وهذا يؤكد أن مسببات التضخم تؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: التوصيات

المقدمة

يتضمن هذا المبحث أهم التوصيات المقترحة والتي يأمل الباحثان في أن تساهم في تقديم الفائدة والنفع في تطوير الاقتصاد السعودي، حيث ستكون التوصيات مبنية على ضوء نتائج التحليل في المباحث السابقة، والتي سوف تساهم في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وذلك من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة..

أولاً: التوصيات:

1. الرصد والتحليل:

- تعزيز جهود الرصد المستمر لمؤشرات التضخم والعوامل المؤثرة فيها.
- استخدام أدوات التحليل الاقتصادي لتقييم تأثير التضخم على مختلف قطاعات الاقتصاد السعودي.

2. الشفافية:

- زيادة مستوى الشفافية في تقديم المعلومات حول سياسات مكافحة التضخم والتوقعات المستقبلية.
- تعزيز توجهات الأنظمة والقوانين بشكل أكثر وضوحاً لتحقيق الثقة في السوق.

3. سياسات مكافحة التضخم:

- تبني سياسات نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار والحد من التضخم، مع مراعاة توفير الدعم اللازم لنمو الاقتصاد.
- تحسين آليات ضبط النقد والسياسات النقدية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم.

4. الاستدامة الاقتصادية:

- تحفيز التنوع الاقتصادي لتقليل التأثيرات السلبية المحتملة للتضخم على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التشجيع على الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة لتعزيز التنوع وتحسين المرونة الاقتصادية.

5. التعليم والتدريب:

- تكثيف جهود التعليم والتدريب في المجالات الاقتصادية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وتعزيز الكفاءات الوطنية.
- دعم البحث والابتكار لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين الإنتاجية.

6. التعاون الدولي:

- تعزيز التعاون مع الجهات الدولية لتبادل الخبرات والأفكار في مجال مكافحة التضخم.
- الاستفادة من الدور الدولي لتعزيز استقرار الأسواق العالمية وتقليل التأثيرات الخارجية على الاقتصاد السعودي.

7. التواصل مع القطاع الخاص:

- تعزيز التواصل بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين فهم متطلبات الأعمال وضمان مشاركته في عمليات اتخاذ القرار.
- 8. تقوية البنية التحتية:
- الاستمرار في تعزيز البنية التحتية لضمان استمرار التنمية الاقتصادية وتحفيز النمو المستدام.

ثانياً: الدراسات المقترحة

- 1- تأثير سياسات مكافحة التضخم على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- 2- تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي.
- 3- التحديات والفرص الاقتصادية في مواجهة زيادة التضخم في المملكة العربية السعودية.
- 4- دور التنوع الاقتصادي في تقليل تأثيرات التضخم: دراسة حالة المملكة العربية السعودية.
- 5- تحليل تأثير أسعار النفط على معدلات التضخم في الاقتصاد السعودي: دراسة تاريخية ورؤية مستقبلية.
- 6- تقييم فعالية سياسات البنك المركزي السعودي في مكافحة التضخم وضبط النقد.
- 7- التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الفئات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
- 8- الابتكار في السياسات النقدية: دراسة حول استخدام التكنولوجيا للتحكم في التضخم في الاقتصاد السعودي.
- 9- تحليل تأثير التضخم على الاستثمارات والأعمال في المملكة العربية السعودية.